



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الاتجاهات العالمية

على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام

التقرير العالمي 2017/2018

ملخص تنفيذي

التغير وبدون جزيئات واضحة لم يكن هناك حافز يذكر لإحداث التغيير في حرية التعبير في 2016 على أرض أعضاء مجلس الإدارة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية بشأن تطبيق نظام الحصص، كان الأثر الإيجابي متواضعا (والبلدان) باتخاذ إجراءات إيجابية لزيادة تمثيل المرأة مناصب الإشراف في حين أن الأفراد لا يزالون في سبيل تعزيز دورهم في وسائل الإعلام خريصة على تبنى مثل هذه

سلامة الصحفيين

والأهم من ذلك أن سلامة الصحفيين في 2016، حالات عدم الصلح

لا يوضع سياسات داخلية

المساواة بين الجنسين

تعددية

التغير التكنولوجي

وسائل الإعلام المستقلة

وعلى الرغم من عقود من

السياسات الداخلية للمستقلة

الاستقطاب السياسي



صدر في عام 2017 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© UNESCO, 2017



هذا المنشور متاح مجاناً بموجب ترخيص نسبة المصنف إلى مؤلفه - الترخيص بالمثل
3.0 IGO (CC-BY-SA 3.0 IGO)

(<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo/> / الرابط)

ويوافق المستفيدون، عند استخدام محتوى هذا المنشور، على الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو
(<http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-en>).

ينطبق الترخيص المذكور آنفاً على المحتوى النصي للمنشور حصراً. ولاستخدام أي مادة غير منسوبة بوضوح إلى اليونسكو، ينبغي طلب إذن مسبق من:
publication.copyright@unesco.org
أو منشورات اليونسكو، 7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP France

العنوان الأصلي: World Trends in Freedom of Expression and Media Development: 2017/2018 Global Report – Executive Summary

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات وعلى التقرير الكامل بشأن الاتجاهات العالمية عبر الموقع الإلكتروني التالي:
<https://ar.unesco.org/world-media-trends-2017>

ينبغي الإشارة إلى الدراسة الكاملة كما يلي:

UNESCO. 2017. World Trends in Freedom of Expression and Media Development: 2017/2018 Global Report, Paris

ولا تعبر التسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المواد فيه عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة،
ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو بشأن رسم حدودها أو تخومها. ولا تعبر الأفكار والآراء الواردة في هذا المنشور إلا عن رأي مؤلفيه،
ولا تعبر الأفكار والآراء الواردة في هذا المنشور إلا عن رأي مؤلفيه، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بأي شيء.

الرسوم المعلوماتية: كارلوس مانزو
التصميم البياني وتصميم الغلاف والطباعة: مارك جيمس
الباحثون الرئيسيون: نيكول ستريملو وإيجنيو غالياردونيه ومونرو برايس
منسقة التحرير: راشيل بولاك إيشو

الصور:

ص-3 Shutterstock / Marcel Clemens

ص-7 Alfred Yaghobzadeh

ص-11 Fred Cifuentes

ص-15 Slim Ayadi

ص-19 AFP PHOTO / James Lawler Duggan

الطباعة: مطابع اليونسكو، باريس، فرنسا.



صدر هذا المنشور بدعم من السويد.

الاتجاهات العالمية
على صعيد حرية التعبير
وتطوير وسائل الإعلام

التقرير العالمي ٢٠١٧-٢٠١٨

ملخص تنفيذي



تصدير

يصادف عام ٢٠١٨ الذكرى السنوية السبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تنص المادة ١٩ منه على ما يلي: «لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونها اعتبار للحدود».

ونحتفل بهذه الذكرى السنوية في زمن حافل بالفرص الجديدة؛ إذ نشهد، على امتداد العالم، المجتمع المدني يتحشد من أجل زيادة فرص الانتفاع بالمعلومات، وإذاعات البث الرقمي تنقل إلى الجمهور العريض أخبار كفاح اللاجئين في سبيل الحصول على الملجأ، والصحفيات يأتين السكوت على المضايقات عبر الإنترنت، ومؤسسات وسائل الإعلام تتعاون مع مرافق التحقق من الوقائع لمناهضة سيل التضليل وإظهار قيمتها المضافة، وبدأ تجريب نماذج الاشتراك على الإنترنت يأتي بنتائج، ولا ينفك يتزايد عدد الحكومات التي تعتمد قوانين حرية الإعلام.

نعم، إن العصر الرقمي أوجد مداخل لأشكال جديدة من التعددية الديمقراطية، إذ أصبح في مقدور الصحفيات أن يوسعن حضورهن عبر الإنترنت وقد تحررن من تراتيبات غرفة الأخبار، وأصبح الصحفيون والناشطون من المواطنين يتمتعون بالنفوذ إلى أشكال من الاتصال الجماهيري كانت تفوق التصور فيما مضى. وتزداد زخماً يوماً بعد يوم خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب بقيادة اليونسكو. وفي الوقت نفسه، نشهد تزايد «الأخبار الملققة» التي تحجب الحقيقة وتزيد المعلومات القذرة. وتسهم حوارات وسائل التواصل الاجتماعي في تكوين «غرف صدى» افتراضية تعكس وتفاقم الاستقطاب السياسي، حتى إن بعض الحكومات حجبت شبكة الإنترنت، ولا سيما قبل الانتخابات. ويتعرض الصحفيون للاعتداء على نطاق واسع، في مواجهة العنف المتصاعد.

إذاً، إن الاتجاهات الحالية في حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام ترسم لوحة متسمة برحابة الفرص وحدة التحدي ويثير هذا الوضع رهانات كبيرة بشأن صناعة وسائل الإعلام، إذ تبقى المصدر الأول للأنباء والمعلومات في النظام المترابط الجديد للمعلومات. والرهانات هي أكبر بالنسبة إلى المواطنين في مختلف أنحاء العالم، النساء منهم والرجال، الذين يعولون على الصحافة المهنية للمضي بتنمية وتحويل مجتمعاتهم.

فلهذه الأسباب كلها مجتمعة تجهد اليونسكو، بوصفها ضمن الأمم المتحدة الوكالة التي تتولّى بموجب ميثاقها التأسيسي تسهيل «حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة»، تجهد في سبيل تعزيز الوعي وفهم الفرص والتحديات المطروحة أمام حرية التعبير. ولذا تعمل اليونسكو على زيادة التنسيق والتعاون وتبادل المعارف، نهوضاً بالنقاش، ونصرةً للعاملين في الميدان، وتعزيزاً لقدراتهم. ويتيح اليوم العالمي لحرية الصحافة (٣ أيار/مايو) واليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين (٢ تشرين الثاني/نوفمبر) فرصتين كل عام للنهوض بالوعي عبر العالم لأهمية احترام ودعم حرية الصحافة وسلامة الصحفيين. إن هذا أمر أساسي لحقوق الإنسان وكرامته - وإنه حيوي للمضيّ قدماً بطموحات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ومن بين أهداف التنمية المستدامة، يعترف الهدف ١٦ على وجه الخصوص، بأهمية انتفاع الجمهور بالمعلومات والحريات الأساسية لضمان قيام مجتمعات للمعرفة عادلة وشاملة يسودها السلام. وفي المؤتمر العام لليونسكو الذي عُقد في عام ٢٠١٥، أعلنت الدول الأعضاء الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر يوماً دولياً لتعميم الانتفاع بالمعلومات. وأقرّ هذا المؤتمر العام نفسه مفهوم «عالمية الإنترنت» الذي يعترف بالأبعاد العالمية للإنترنت، مع العمل الجاد من أجل مجال رقمي مبني أساساً على حقوق الإنسان ومفتوح ومتاح للجميع ومعزز بالمشاركة (R.O.A.M. المتعددة الأطراف) (ويشار إلى هذه المبادئ بالاسم المختصر).

وفي أثناء الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)، كلفت الدول الأعضاء اليونسكو بمهمة استكشاف أثر التغيير على حرية الصحافة وسلامة الصحفيين. فهذا الإصدار الجديد من التقرير عن الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام يعكس، في البنية والتحليل، المكونات الأساسية لحرية الصحافة، بما في ذلك تفحص الاتجاهات في حرية الصحافة وتعدديتها واستقلالها وسلامة الصحفيين.

ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٧، ولا يقتصر على تحديد الاتجاهات العالمية الناشئة، بل يوجّه أيضاً دعوة لا لبس فيها إلى العمل على مجابهة التحديات الجديدة والمستمرة. فهو يوفّر مرجعاً فريداً للدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، وهيئات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والصحفيين، ومهنيي وسائل الإعلام، وجميع الراغبين في فهم أسس حرية الصحافة في عالم متغيّر. وإذ نمضي قدماً، يجب ألا يغيب عن بالنا أن حرية التعبير حق إنساني أساسي، ومصالحة عمومية حيوية، ومكوّن جوهرية من مكونات التنمية المستدامة للجميع.

وبهذه الروح، أود توجيه الشكر إلى السويد على دعمها المستمر، الذي لولاه لما أمكن إصدار هذا المطبوع. وأشجّع الدول الأعضاء على الانضمام إلى جهودنا في سبيل تعزيز الحق العالمي في حرية التعبير، في زمن أصبح هذا الحق حيويّاً أكثر مما كان في أي وقت مضى.

Mira Bouras

إيرينا بوكوفا

المديرة العامة لليونسكو

٦ نوفمبر ٢٠١٧



ملخص تنفيذي

إن هذا الإصدار الجديد للتقرير عن الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام يضطلع بالمهمة الكبيرة التي أسندها المؤتمر العام لليونسكو إلى المنظمة، في دورته السادسة والثلاثين، والتي تقضي بأن ترصد التطورات المعاصرة في مجال حرية الصحافة وسلامة الصحفيين، وتقدم تقريراً عنها. فهو ينطلق من حيث انتهى الإصدار الأول للتقرير عن الاتجاهات العالمية، الذي نشر في عام ٢٠١٤، إلى إجراء مسح للتحويلات الرئيسية في حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام على الصعيد العالمي، خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٧، وهي فترة اتّسمت بتحوّلات عميقة، اجتماعية وسياسية وتكنولوجية.

وإذ تلتزم هذه الدراسة بالإطار الذي وضعه إعلان ويندهوك عام ١٩٩١، والذي اعتمد عليه في إعداد التقارير السابقة، وهو يشدد على الركائز الرئيسية المتمثلة في حرية وسائل الإعلام، وتعددتها، واستقلالها، وسلامة الصحفيين بغية تحقيق حرية الصحافة، يراعي الظروف المتغيّرة، إذ يعترف بتغير الأدوار التي تؤديها الجهات الفاعلة السياسية، وشركات الإنترنت، والجمهور المستمع والمشاهدة، في مجال تهيئة بيئات المعلومات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. ويدرس التحويلات في الصحافة والتغيرات على مختلف أنواع مستعملي المعلومات ومنتجاتها، تغيرات سهلتها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، ويبيّن في الوقت نفسه استمرار صلاحية الرؤية التي خرج بها إعلان ويندهوك بشأن حرية الصحافة.

ويأتي فيما يلي تلخيص الاتجاهات الرئيسية التي برزت خلال التحليل، على المستويين العالمي والإقليمي في مجال حرية وسائل الإعلام، وتعددتها، واستقلالها، وسلامة الصحفيين. وتخللت تحليل الركائز الأربع مراعاة خاصة لبُعدي وسائل الإعلام الرقمية والمساواة بين الجنسين.

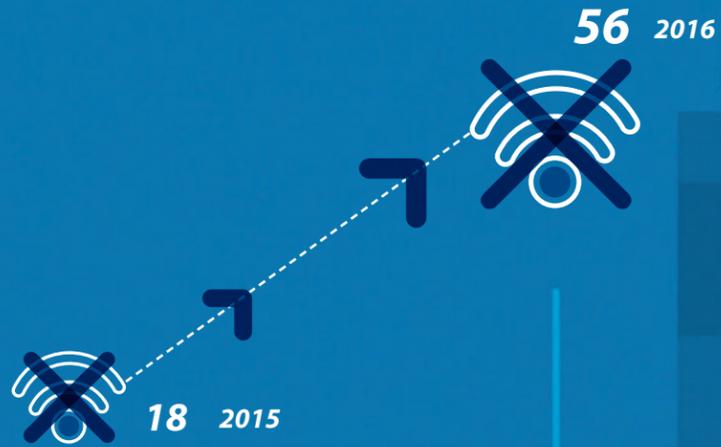
ويمكن الاطلاع على التقرير العالمي الكامل حول الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام ٢٠١٧/٢٠١٨.

فيما كان هذا المطبوع يجري إعداده من أجل تقديمه إلى المؤتمر العام لليونسكو، كان التحليل جارياً بحسب المناطق الست التي تتكون منها المجموعات الانتخابية داخل اليونسكو

اضطلع بالبحوث اللازمة لهذه الدراسة أخصائيو من جامعة أوكسفورد (المملكة المتحدة)، وجامعة ويتواترزاندي (جنوب أفريقيا)، وجامعة بنسلفانيا (الولايات المتحدة الأمريكية)، مع شبكة من الباحثين الإقليميين ومساعدي البحوث، وتحت إشراف قسم حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام داخل اليونسكو. وأسهم ممدخلات ومراجعة نذية فريق استشاري تحريري قوامه ٢٠ خبيراً دولياً في وسائل الإعلام، اختبروا بناء على خبرتهم الإقليمية والمواضيعية

الاتجاهات في حرية وسائل الإعلام

استمرار القيود القانونية
ومنها قوانين التشهير والقذف والتجديف
وإهانة الذات الملكية



عدد حالات
وقف خدمة الإنترنت*

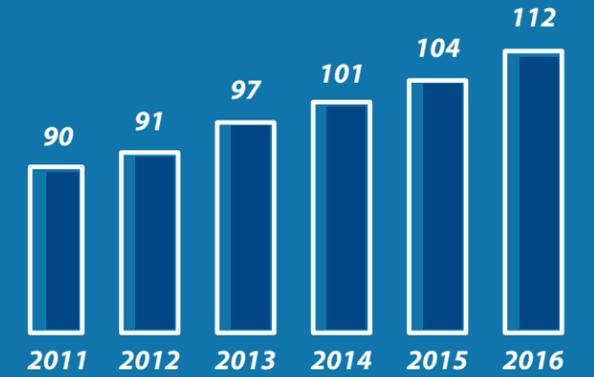
زيادة حالات الحجب
والفرز ووقف الخدمة



أدت المخاوف الأمنية الوطنية
وحالات الطوارئ وقوانين مكافحة
الإرهاب إلى الحد من حرية التعبير



البلدان التي لديها قوانين تكفل
حرية تداول المعلومات**



ازدياد الاعتراف بحق الجمهور
في الحصول على المعلومات



طرحت وسائل الإعلام الرقمية
تحديات جديدة أمام حرمة الشؤون
الشخصية وحماية مصادر الصحفيين

أيدت الدول الأعضاء في اليونسكو عالمية الإنترنت،
والمقصود بذلك هو أن تكون الإنترنت شبكة قائمة
على حقوق الإنسان ومفتوحة ومتاحة للجميع ومعززة
بالمشاركة المتعددة الأطراف (مبادئ عالمية الإنترنت)



عالمية الإنترنت

الاتجاهات في حرية وسائل الإعلام

إن التحولات السريعة السياسية والتكنولوجية والاقتصادية، التي حصلت خلال الفترة المشمولة بهذه الدراسة، فرضت ضغوطاً جديدة على حرية وسائل الإعلام. ويمثل ظهور أشكال جديدة من الشعبوية السياسية ومما اعتُبر سياسات تسلطية تطورات هامة في هذا الشأن. وتذكر الحكومات مجموعة من الأسباب، بينها الأمن الوطني، في تبريرها الرصد المتزايد للمعلومات التي ترد في الإنترنت، وتطلبها أيضاً نزع هذه المعلومات، ولا يقتصر ذلك في كثير من الحالات على معلومات لها صلة بخطاب الكراهية ومضمون يُعتبر مشجّعاً على التطرف العنيف، بل يشمل أيضاً معلومات متعلقة بما يُعتبر مَوْضِعاً سياسياً مشروعاً. ثم إن تنامي الدور المركزي الذي تؤديه الإنترنت في الاتصالات، وما يواكبه من دور وتأثير لمنابر الإنترنت القوية، العاملة عبر الحدود، قد استرعى انتباه المحاكم والحكومات الساعية إلى تنظيم نشاط هؤلاء الوسطاء. وفي حين جرى كثير من النقاش في موضوع كيف أن وسائل الإعلام الجديدة توسّع نطاق الحريات والاتصالات على أيدي جهات فاعلة تتجاوز هذه الوسائل، حصل أيضاً تزايد في حالات اقتحام الخصوصية وانتشار الرقابة الكثيفة والتعسفية. وتُعتبر هذه الأمور مَتَارَات تهدد لحماية المصادر الصحفية، ولثقة العموم بحرمة الخصوصية، التي اعتبرتها الأمم المتحدة ممّا يمكّن قيام حرية التعبير.



وفضلاً عن ذلك، حصلت زيادة كبيرة في أفعال الحجب والترشيح لمضامين الإنترنت، كما حصل اتجاه متنامٍ إلى عمليات إغلاق على نطاق واسع لكامل مواقع الويب لوسائل التواصل الاجتماعي أو لشبكات الهواتف المحمولة أو للمنفذ الوطني إلى الإنترنت. هذه الممارسات صريح الإدانة، لأنها تمثل A/HRC/ وقد أدان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (في القرار ١٣/٣٢) تقييدات مفرطة لحرية التعبير وللحق في الانتفاع بالمعلومات، ولها تأثيرات كبيرة اجتماعية وسياسية واقتصادية.

وفي كل ذلك، تُفرض قيود على المسؤولية القانونية التقليدية المحدودة التي تتحملها شركات الإنترنت عن المضامين التي ينشئها زبائنها من مستعملي الإنترنت، وقد كانت هذه المسؤولية المحدودة على وجه العموم عاملاً إيجابياً لحرية تدفق المعلومات. ومع أنه يجري تسليط الضوء على الأدوار الرقابية التي تضطلع بها شركات الإنترنت، فإن هذه الشركات لا تزال متميزة عن شركات وسائل الإعلام التي تنتج أغلبية مضامينها. فتوضع قضايا خصوصيتها ومعاييرها للتعبير، وسياساتها في انتهاج الشفافية وحتى المعالجة الخوارزمية، في جدول أعمال كثير من الجهات الفاعلة ولأسباب مختلفة. وفي بعض الحالات، تُنتقد هذه الشركات لأنها تحدّ أحياناً من المضمون الصحفي، ولأنها - لاعتبارات «اقتصاد الانتباه» - تُحيل هذا المضمون في بعض الحالات إلى مستوى بروز يجعله في العرض مكافئاً لمعلومات أخرى لا تفي بالمعايير المهنية لقابلية التحقق. وفي حالات أخرى، تُرى هذه الشركات أهدافاً جاءت في الوقت المناسب لما يمكن اعتباره خطابة طنانة، سياسية المنحى، تلومها تبسيطياً - ومعها الإنترنت - على أمراض اجتماعية معيّنة، وتدعوها إلى أداء دور أكثر إيجابية عن طريق الحد من المضمون. وأما التناسب والضرورة في الحدود المنشود وضعها، ومخاطرها على التعبير المشروع، فيطرحها اللائون جانباً.

وتدل استطلاعات رأي حديثة، أجرتها منظمة غالوب للخدمات الإدارية في ١٣١ بلداً في جميع مناطق العالم، على وجود إدراك عام لانخفاض حريات وسائل الإعلام في كثير من البلدان. ولكن في المقابل، تبقى حرية وسائل الإعلام معترفاً بها وتحظى بالتقدير في مختلف أنحاء العالم. وهناك تطور إيجابي آخر هو أن الحق في الوصول إلى المعلومات كسب مزيداً من الاعتراف به، عن طريق إدراج الغاية ١٠ من الهدف ١٦ - «كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية» - في أهداف التنمية المستدامة. ثم إن المؤتمر العام لليونسكو الذي عُقد عام ٢٠١٥ أعلن الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر يوماً دولياً لتعميم الانتفاع بالمعلومات (القرار ٣٨/م/٥٧). وارتفع عدد الدول الأعضاء التي وضعت قوانين بشأن حرية تداول المعلومات إلى ١١٢ دولة، وسُجّل فيه ارتفاع قوي بوجه خاص في منطقة أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي. وبالمقابل، لا يزال يتعين الاضطلاع بالكثير على المستوى العالمي من أجل تحسين الوعي بشأن هذه القوانين وإنفاذها. واعترّف بأن إتاحة الانتفاع بالمعلومات (الذي يشمل: معقولية الأسعار، والتنوع اللغوي، ومراعاة قضايا الجنسين، والدرابية الإعلامية والمعلوماتية) تمثل مكوناً تأسيسياً لـ«عالمية الإنترنت»، وهو مفهوم وضعته اليونسكو وأُقرّ في عام ٢٠١٥، يروّج لقيام شبكة إنترنت مبنية على حقوق الإنسان، ومفتوحة، ومتاحة للجميع، ومعززة بالمشاركة المتعددة الأطراف (ويشار إلى هذه وفي عام ٢٠١٧، انطلقت اليونسكو في مشاورة واسعة النطاق من أجل وضع مؤشرات لتقييم (ROAM) المبادئ بالاسم المختصر العمل بهذه المبادئ على المستوى الوطني.

الاتجاهات في تعددية وسائل الإعلام



ازداد توافر مضامين وسائل الإعلام
ازدياداً هائلاً، ويعزى جلّ الفضل في ذلك
إلى نشر المضامين التي ينتجها المستخدمون
وغيرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي



أسهمت الخوارزميات المستخدمة في ترتيب
نتائج البحث والتلقيم الإخباري عبر وسائل التواصل
الاجتماعي في نشوء "عُرف الصدى" و"فقاعات
الترشيح" التي يجري فيها ترسيخ معتقدات الناس
عوضاً عن إقامة حوار فيما بين أصحاب الآراء المختلفة



تقييم

عدم وجود التقييم أدى إلى تعزيز
التعددية من حيث الانتفاع بالشبكة
ولكنه أثار القلق بشأن تدني حيادية الإنترنت



النسبة المئوية للأفراد الذين يتاح لهم الانتفاع بالإنترنت*



يتاح لنصف سكان العالم تقريباً الانتفاع بالإنترنت

يظل تمثيل النساء متدنياً في وسائل
الإعلام** إذ يقتصر تمثيلهن على:



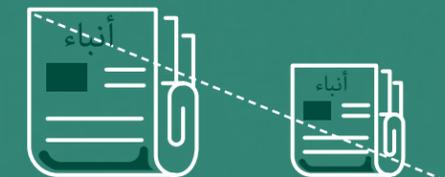
ربع أصحاب القرار



ثلث المراسلين الصحفيين



خمس الخبراء الذي تُجرى معهم مقابلات صحفية



انخفض توزيع الصحف
المطبوعة*** في كل المناطق
باستثناء آسيا والمحيط الهادي

الاتجاهات في تعددية وسائل الإعلام

واصل النفاذ إلى منابر متعددة لوسائل الإعلام توسعه خلال الفترة المشمولة بهذه الدراسة. فالآن يكاد نصف سكان العالم يتمتعون بالنفاذ إلى الإنترنت، ويُعزى هذا التطور جزئياً إلى الانتشار السريع لإمكانية الاتصال بالإنترنت عبر الأجهزة المحمولة في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي. ثم إن التلفزة الساتلية والانتقال إلى النظام الرقمي زادا من عدد القنوات التي ينفذ الأفراد إليها. ومنذ عام ٢٠١٢، ازدادت أيضاً إتاحة مضامين وسائل الإعلام ازدياداً هائلاً، ويعزى جلّ الفضل في ذلك إلى ما يضعه المستعملون من المضامين ومشاركتها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أحصت موسوعة ويكيبيديا عدداً من المقالات يساوي تقريباً ضعف العدد الذي أحصي في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢، وهذا الاتجاه يصحبه تنوع في المضمون وزيادة في المساهمات الموضوعية بلغات غير الإنجليزية .



لكن هذه الاتجاهات واكبتها صعود شكل جديد مما سماه بعضهم «التعددية المستقطبة»، أي: تتاح أنواع متعددة من المعلومات والبرامج، لكن كل مجموعة مجزأة لا تنفذ إلا إلى قطعة محدودة. ففي المناطق التي شهدت أوسع انتشار للإنترنت وأقوى اعتماد على مصادرها الإخبارية، أسهمت الخوارزميات التي تُستعمل لفرز المعلومات المتعاظم سيلها، وتصنيف نتائج عمليات البحث، ووظيفة التلقيح الإخباري التي تؤديها وسائل التواصل الاجتماعي، في إيجاد ما سُمي «غرف الصدى» و«فقاعات الترشيح» التي يُرى فيها عوامل لتدعيم الآراء الفردية الموجودة وإنتاج مناقشات مغلقة، على الرغم من أن هذا التطور قد لا يكون بالضرورة قوياً بمقدار ما يوصف أحياناً. ومع ذلك، فإن ما يحصل في المنافسات الانتخابية من سرعة تكاثر ما يسمّى «الأخبار الملققة»، يغذيها جزئياً ميل منابر التواصل الاجتماعي إلى تفضيل المعلومات «الجذابة»، صار مثلاً قوياً للإيضاح على الكثير من الآثار الضارة التي يمكن أن تحدثها هذه الظاهرة في المناقشات العمومية. وفي مناطق أخرى، كالدول العربية وأفريقيا، تمثل الإذاعة الصوتية والتلفزيونية عاملاً أكثر مركزية لهذا الاتجاه نحو الاستقطاب في ومن خلال الاعلام .

وعلى نحو مماثل، أسهم الانتفاع بالإنترنت عبر الأجهزة المحمولة، وممارسة «التسعيرة صفر» - التي يسمح بفضلها مزودو خدمة الإنترنت أو الأجهزة المحمولة للمستخدمين بالنفاذ إلى مضامين أو تطبيقات معينة بدون حساب الحد الأقصى لبيانات المستخدم - إسهاماً بالغاً في نشر التعددية من حيث الانتفاع بالإنترنت، على الخصوص لدى أفقر الفئات. إلا أن نمط النفاذ كثيراً ما يكون مقصوراً على تطبيقات معينة في الأجهزة المحمولة، وهذا ما يثير أوجه قلق من أن هذه الخدمات من شأنها أن تنشئ «حدائق مسوّرة» خاصة، خلافاً لمبدأي انفتاح الشبكة وحيادها .

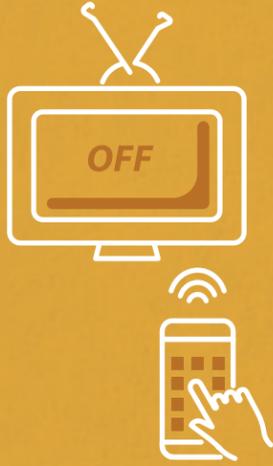
وتظل التعددية محدودة بسبب استمرار الواقع المتمثل في تدني تمثيل المرأة تدنياً بارزاً في القوة العاملة لوسائل الإعلام، وفي أدوار صنع القرارات ومضامين وسائل الإعلام، من حيث المصادر والمواضيع. وعلى سبيل الرد على استمرار تهميش النساء، قامت مجموعة من منظمات المجتمع المدني، ومنافذ وسائل الإعلام، وعدد من الأفراد بمبادرات رامية إلى تغيير المشهد، بما في ذلك العمل عبر التحالف العالمي المعني بوسائل الإعلام والمساواة بين الجنسين الذي أقامته اليونسكو، وعن طريق تطبيق المؤشرات المراعية لقضايا الجنسين في وسائل الإعلام .

واستمر الاضطراب في النماذج التقليدية لأعمال وسائل الإعلام الجديدة، ما أدى إلى زيادة التركز العمودي والأفقي وإدخال أنماط جديدة من الملكية المتبادلة. وأثر تقليص الملاك الوظيفي في تنوع المضمون، ولا سيما في مجال التغطية الدولية. وانخفض تداول الصحف في جميع الاقاليم، باستثناء منطقة آسيا والمحيط الهادي حيث حصل نمو كبير في بعض الاقتصادات الناشئة. وفي عدد من المناطق، لا يزال يُفتقد وجود خدمة بثّ عمومية مستقلة أو إن وُجدت فهي تحت تهديد سياسي أو مالي متجدد. والنمو السريع في مجال الإعلان الرقمي، الذي تضاعفت تقريباً عائداته بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦، استفادت منه منابر الإنترنت الكبيرة أكثر مما استفادت منه وسائل الإعلام التقليدية. وإزاء أشكال التعطيل هذه، اختبرت وسائل الإعلام التقليدية نماذج اقتصادية جديدة، تشتمل على إدخال حواجز دفع، تطلب هبات من القراء، وتلتزم التمويل الجماعي. واستعمل الصحفيون أيضاً التكنولوجيات الجديدة، مثل الواقع الافتراضي، من أجل إجراء تجارب انغماسية في أحداث بعيدة مكانياً.

التحالف العالمي المعني بوسائل الإعلام والمساواة بين الجنسين حركة عالمية تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام وبواسطتها. أنشأتها اليونسكو وشركاؤها في كانون الأول عام ٢٠١٣، أثناء المنتدى العالمي لوسائل الإعلام ومراعاة قضايا الجنسين. والمؤشرات المراعية لقضايا الجنسين في وسائل الإعلام هي إطار مؤشرات تُستعمل لروز مدى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في وسائل الإعلام وغيرها

الاتجاهات في مجال استقلال وسائل الإعلام

لوحظ أن الثقة في وسائط الإعلام
قد انخفضت في بعض المناطق



ترتبط زيادة الاعتماد
على التمويل الحكومي
والخاص باضطراب
نماذج الأعمال



ينجم عن زيادة جهود التنظيم
الذاتي التي يبذلها وسطاء الإنترنت
تعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية
ومكافحة "الأخبار الملققة"
والتصدي للإساءة عبر الإنترنت



زيادة انتقاد الشخصيات السياسية
لوسائل الإعلام يشجع الرقابة الذاتية
ويقوض من مصداقية الإعلام



لا يزال منح تراخيص
البث الإذاعي قائماً على
المصالح السياسية والتجارية



ازداد في البلدان التي تمر بأوضاع
ما بعد النزاعات وفي البلدان النامية
عدد هيئات التنظيم الذاتي، التي تستطيع
دعم تطبيق المعايير المهنية والحفاظ في
الوقت نفسه على الاستقلالية التحريرية

الاتجاهات في مجال استقلال وسائل الإعلام

يُبرز استقطاب الحياة العامة، الملاحظ في أنحاء من جميع المناطق التي يشملها هذه الدراسة، الحاجة إلى صحافة مستقلة ومهنية، قادرة على تقديم معلومات ممكن التحقق منها، صالحة لأن تخدم مناقشات عمومية فعّالة ومفتوحة. لكن استقلال وسائل الإعلام يخضع لمزيد من الضغط، في ظل استمرار الاتجاهات التي أبرزها التقرير عن الاتجاهات العالمية الأولى، المنشور في عام ٢٠١٤، وذلك بسبب ترابطات معقدة بين السلطة السياسية والسلطات التنظيمية، ومحاولات التأثير في وسائل الإعلام وفي الصحفيين، ونزع الطابع الشرعي عنهما، وكذلك تقليص الميزانيات اللازمة لهما في المؤسسات الإعلامية.

ويتجلى تردي حالة استقلال وسائل الإعلام، في عدد من المؤشرات. فهناك تراجع في ثقة الجمهور بوسائل الإعلام، أُخبر عنه في أغلبية المناطق. واعتُبرت اختلالات نماذج الأعمال ذات تأثير في زيادة التبعية للحكومات وإعانات الشركات في بعض الظروف، وهذا ما يثير القلق من آثار ممكنة على استقلال التحرير. وفي بعض الحالات، حصلت زيادة في النقد اللاذع، حتى من جانب القادة، تجاه وسائل الإعلام وممارسة الصحافة إذ اعتُبر هذا النقد خطراً يروج لتعبير تعسبي، وهذا ما يقوّض مصداقية كل صحافة، بصرف النظر عن صحتها.

ولوحظ في جميع المناطق أن الاستقلال الذاتي للجهات التنظيمية المستقلة تعرّض للضغط. ففي أنحاء واسعة من أفريقيا، ومن آسيا والمحيط الهادي، ومن أمريكا اللاتينية والكاريبية، يفتقر تسريح مشغلي الإذاعات إلى الشفافية، ولا تزال تحركه المصالح السياسية والتجارية. وإن هيئات التنظيم الذاتي، التي تستطيع دعم تطبيق المعايير المهنية والحفاظ في الوقت نفسه على استقلال التحرير، لقيت مزيداً من الاهتمام في بلدان يتنامى فيها قطاع وسائل الإعلام. ولكن إضافة إلى صعوبة إقامة الاستقلال وإبقائه بصورة مستدامة، واجهت مجالس الصحافة تحديات العصر الرقمي، مثل تحقيق الاعتدال في تعليقات المستعملين وهناك بالمقابل تطورات إيجابية لصالح استقلال الصحفيين في قرارات التحرير. ففي مناطق أفريقيا والدول العربية وآسيا والمحيط الهادي، أفاد صحفيون أنفسهم عن نمو كبير في استقلالهم الصحفي. وقد شجعت هذه التغيرات قيام منافذ بديلة للصحفيين، وذات نفوذ في كثير من الأحيان، بما في ذلك وسائل الإعلام الرقمية، وكذلك قيام أشكال من التعاون الدولي في مجال الصحافة الاستقصائية. ومع استمرار تزايد غزارة المعلومات عبر الإنترنت، يتأكد بروز القيمة المميزة للصحافة المستقلة.

ثم إن تعليم الصحافة، الذي يعزز معايير الاستقلال المهني، قد شهد نموا ملحوظا في إتاحة الموارد عبر الإنترنت. إلا أن الدعم الذي تقدمه جهات مانحة إلى منظمات غير حكومية مستقلة، عاملة على تنمية وسائل الإعلام، شهد تقلبات، طارحاً تحديات كبيرة أمام الاستدامة، ولا سيما في أنحاء من أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية. وتتأثر هذه المجموعات أيضاً بتنامي التشريعات التي تقيّد التمويل الخارجي.

وفي سياق الضغط المتنامي للرد على ما يشيع في وسائل التواصل الاجتماعي من مضامين تحرض على العنف أو الكراهية، أطلقت شركات الإنترنت مبادرات تنظيم ذاتي يكافح خطاب الكراهية، والتطرف العنيف، والكره للنساء، والعنصرية، وما يسمّى «أخباراً ملفقة». واعتمدت لذلك أدوات اشتملت على حملات لإشاعة الدراية الإعلامية والمعلوماتية؛ وشراكات مع منظمات تُعنى بتدقيق الوقائع وإجراء البحوث؛ وتقديم الدعم إلى الصحفيين؛ وإزالة الإعلانات من المواقع التي تولّد تلك المضامين. وتصدياً لتقارير الأخبار الملفقة والمزورة، يختنم العديد من وسائل الإعلام الفرص لإظهار ما تتميز به من قيمة مضافة مميزة بوصفها مصادر موثوقاً بها للمعلومات والتعليقات.

الاتجاهات في مجال سلامة الصحفيين

530 صحفيين قتلوا
بين عامي 2012-2016

خريطة الصحفيين المقتولين بحسب المناطق، 2012-2016

- أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية
- أوروبا الوسطى والشرقية
- أفريقيا
- آسيا والمحيط الهادي
- أمريكا اللاتينية والكاريبي
- الدول العربية



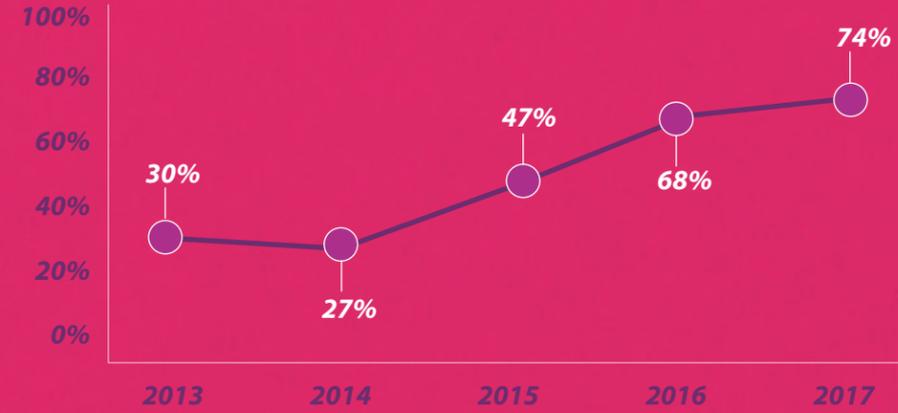
الصحفيين الذين قتلوا بين عامي 2012 و 2016



92% محليون



93% رجال



أصبحت الدول الأعضاء
أكثر استجابة لطلبات
اليونسكو بشأن سلامة
الصحفيين، 2013-2017



الإفلات من العقاب
على الجرائم المرتكبة
ضد الصحفيين

9 من 10

جرائم تفلت
من العقاب



تفاقم المخاطر المحدقة
بالسلامة الرقمية بما
فيها الهجمات الإلكترونية
والمراقبة والقرصنة
وبخاصة ضد الصحفيين
والترهيب وازدياد
المضايقة على الإنترنت

الاتجاهات في مجال سلامة لصحفيين

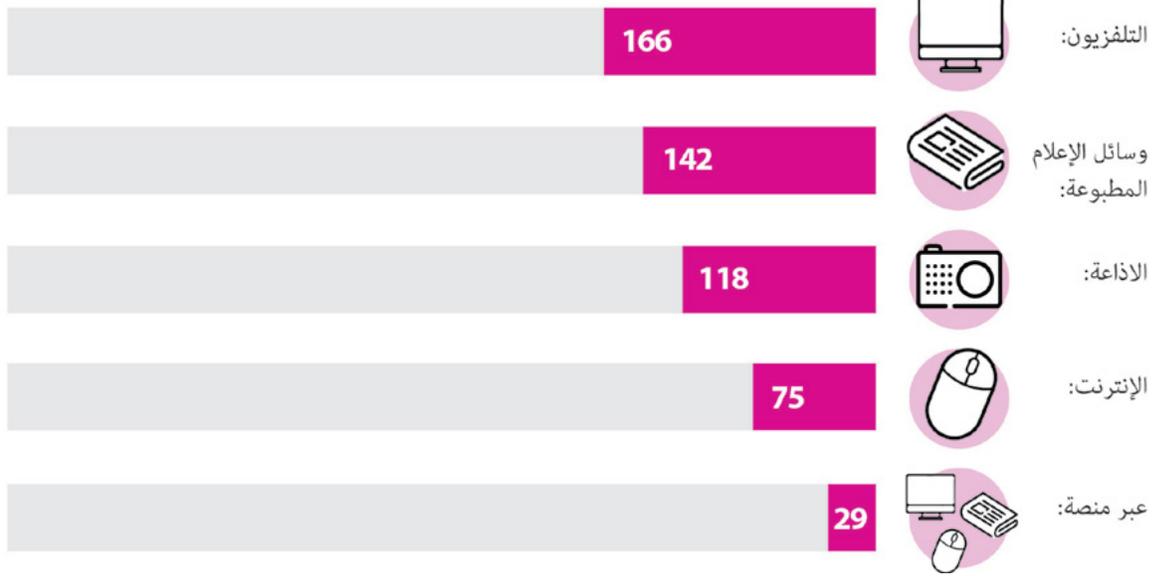
بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦ قُتل ٥٣٠ صحفياً، بمعدل وفاتين أسبوعياً. ويبقى القتل في أجزاء من المنطقة العربية عالي النسبة جداً بسبب استمرار النزاعات وعدم الاستقرار. وشهدت منطقة أفريقيا انخفاضاً كبيراً، بعد بلوغ ذروة عام ٢٠١٢ في قتل الصحفيين. وخلال الفترة ازداد قتل الصحفيات، مرتفعاً من خمس قُتلن في عام ٢٠١٢ إلى ١٠ قتلن في عام ٢٠١٦. وكان القتلى من الصحفيين في هذه الفترة مراسلين محليين بنسبة ٩٢ في المائة، على الرغم من وجود نزعة إلى التركيز العالمي على قتل المراسلين الأجانب.

ويبقى الإفلات من العقاب على قتل الصحفيين هو القاعدة الغالبة، إذ لا تتجاوز نسبة المحاكمة الواحد من ١٠. ومع ذلك فقد أبدت الدول الأعضاء تجاوباً متزايداً مع طلب اليونسكو معلومات عن سير التحقيقات القضائية في حالات قتل الصحفيين، إذ إن أكثر من ٧٠ في المائة أجابوا في عام ٢٠١٧ عن طلبها، وإن على درجات متفاوتة من التفصيل. وفي عام ٢٠١٣، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، ويحتفي بهذا اليوم عدد متزايد من البلدان في مختلف أنحاء العالم.

صحفيون قتلوا حسب نوع وسائل الإعلام، ٢٠١٢-٢٠١٦

المجموع:

530



استمراراً للاتجاهات السابقة، كان هناك ازدياد كبير في أشكال العنف التي مورست بحق الصحفيين، بما فيها الخطف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب. وشهدت المنطقة العربية ارتفاعاً حاداً في عدد الصحفيين المأخوذين رهائن على أيدي مجموعات التطرف العنيف. ثم إن السلامة الرقمية هي أيضاً مثار قلق متزايد بالنسبة إلى الصحفيين في جميع المناطق، إذ تُرسل التهديدات بالتخويف والمضايقة، وحملات التضليل وتشويه السمعة، وتغيير مظهر مواقع الويب، والاعتداءات التقنية، والمراقبة التعسفية أيضاً. وتعرضت الصحفيات بوجه خاص للإساءة عبر الإنترنت، وللمطاردة والتحرش .

وعلى الرغم من صعوبة ظروف عمل كثير من الصحفيين، بُذلت مساع هامة للنهوض بالوعي ومكافحة العنف بحق الصحفيين، من خلال تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. فمنذ عام ٢٠١٢، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، واليونسكو ١١ قراراً سلّط الضوء على سلامة الصحفيين. وفي حزيران/يونيو من عام ٢٠١٧، أُجريت مشاورة متعددة الأطراف المعنية في جنيف بسويسرا، بشأن استعراض تنفيذ خطة العمل المذكورة للأمم المتحدة، وأفضت إلى ٣٠ خياراً استشرافياً للعمل المستقبلي، ستُنظر فيها الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمنظمات الدولية الحكومية الإقليمية، وهيئات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة في مجال وسائل الإعلام، ووسطاء الإنترنت، والأوساط الأكاديمية .

--

يلزم الاستمرار في رصد وضع سلامة الصحفيين من أجل صياغة استراتيجيات فعالة ومستنيرة. وهذا أمر ضروري كل الضرورة للدفع قدماً بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بناء على المساهمات بالمعلومات والمعارف التي تقدمها وسائل إعلام حرة وتعددية ومستقلة، اعتماداً على تعزيز سلامة الصحفيين لكي يتسنى لهم إنتاج الأخبار التي تحتاج إليها جميع المجتمعات .

الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام التقرير العالمي 2017/2018

ملخص تنفيذي

توجد الصحافة في مرمى النار في شتى أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن عدد الأفراد الذين ينفذون إلى المضمون أكبر مما كان عليه في أي وقت مضى، فإن تضافر الاستقطاب السياسي والتغير التكنولوجي قد يسهّر الانتشار السريع لخطاب الكراهية، وكره النساء، و"الأخبار الملققة" غير المتحقّقة منها، وهذا ما يقود في كثير من الأحيان إلى الإفراط في تقييد حرية التعبير. وفي عدد متزايد من البلدان، يتعرض الصحفيون لاعتداءات جسدية ولفظية تحدّد قدرتهم على نقل الأنباء والمعلومات إلى الجمهور.

وتصدياً لهذه التحديات، يقدم هذا المجلد الجديد من سلسلة الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام تحليلاً نقدياً للتطورات الجديدة في حرية وسائل الإعلام وتعدديتها واستقلالها، وسلامة الصحفيين. وإن هذه الدراسة، الذي يركّز بوجه خاص على المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام، يوفر رؤية عالمية تصلح مورداً أساسياً لمن يسعى إلى فهم تغيّر المشهد العالمي في مجال وسائل الإعلام، من الدول الأعضاء في اليونسكو، والمنظمات الدولية، وهيئات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والأفراد.

ar.unesco.org/world-media-trends-2017



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة